

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعين

ARABIC الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٤١

المعقودة يوم الاثنين

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

١١-٧-١٩٩٢

الحضور حرفياً في الجلسة الحادية والأربعين

الرئيس :

(تركيا)

السيد ألبمان

(نائب الرئيس)

شم :

(بولندا)

السيد مروز فيتش

(الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة ، والنظر والبت في مشاريع القرارات في اطار البيشرين المتعلقة
بالامن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.41
10 December 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتمويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لفياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألمان (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة ، والنظر والبت في مشاريع القرارات في اطار البنددين المتعلقين

بالأمن الدولي

السيد حسن (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل

بيانني أن أهنئ الرئيس على ادارته الممتازة والفعالة جدا لمداولات اللجنة الأولى . إن مهاراته الدبلوماسية وخبرته أدت إلى النتائج الناجحة التي أحرزت حتى الان . كما ينهي وفد السودان أعضاء مكتب اللجنة وأعضاء أمانتها .

إن نهاية الحرب الباردة تمثل للأمم المتحدة فرصة وتحديا في آن واحد . وقد

اتسع الان نطاق عمل الأمم المتحدة فهو يتراوح بين صيانة السلم الى حماية البيئة ، ومن إزالة الأسلحة الكيميائية الى الإشراف على الانتخابات ، ومن تنسيق المساعدة الإنمائية الى الحد من تدفق الأسلحة التقليدية . ومن بالغ الأهمية في هذا الصدد أن نؤكد على أن ما أتاح الفرصة الجديدة للأمم المتحدة ، ليس هو حرب الخليج ، ولا ما ترتب عليها ، بل هو انتهاء الحرب الباردة . وترجع الطريقة التي أديرت بها حرب الخليج الى انتهاء الحرب الباردة .

ويقف المجتمع الدولي على اعتاب مرحلة جديدة في تاريخ البشرية . وفي أثناء

هذه المرحلة ستتغير كثير من المفاهيم التي كانت سائدة من قبل . وترى بلادي أن النظام العالمي الجديد يعني إعادة النظر بشكل جذري في المجالات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية . ونأمل أن يكون التغيير ايجابياً ومشرباً بالمثل السامي لدى جميع الشعوب وهي سيادة العدالة للجميع وتطبيق معيار واحد على الجميع وتوفير الكرامة الإنسانية لجميع الشعوب ، وإتاحة الفرصة لهم لممارسة حقوقهم في تقرير المصير والامتناع عن التدخل في شؤونهم الداخلية . ويتبين قبل كل شيء أن تقوم المنظمة بدور بناء وإيجابي ولا يجوز أن تستخدم كأداة لتحقيق المصالح الضيقة لاي أمة بمفردها أو مجموعة من الامم ، أو أن تبتعد عن أهدافها ومبادئها ، التي تضمن العدالة للجميع .

ولا يجوز أن يكون إقامة نظام عالمي جديد امتيازاً مقصوراً على البلدان المتقدمة النمو القوية عسكرياً . فهو عملية تحول يتمنى أن تشارك فيها كل دولة ، لصالح البلدان المفيرة . ولا يتمنى أن يترك تشكيل مصير العالم في يد مجموعة الصفو من الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية وتقنية وعسكرية كبيرة . ولا يتمنى لشأنه أن يرجع إلى أيام الاستعمار القديم ، مهما غير جلده أو أساليبه في فرض نفوذه على الآخرين في السياق المعاصر . إننا جميعاً شركاء ، وعلينا واجب مشترك ومسؤولية مشتركة يتمثلان في تمكين الأجيال المقبلة من أن تحيا حياة كريمة ومن أن تجني ثمار القدرة الإنسانية الخلاقة ومزايا الحضارة المتقدمة التي تضع نصب عينيها تحقيق السعادة للجنس البشري .

وقد تمسكت بلادي دائمًا بسياسة تقوم على احترام مبادئ الأمم المتحدة كما يجسدها الميثاق ، وهي تدرك أنه لكي تكون العلاقات الدولية قابلة للبقاء في عالم اليوم ، يتمنى أن تقوم على التمسك التام بمبادئ القانون الدولي وعلى احترام المبادئ الأخرى ، مثل عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . وهذه المبادئ إلى جانب تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية لها أهمية قصوى في الحفاظ على السلم والأمن .

وتقع المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن . وتتحقق ممارسة الأعضاء الخمسة الدائمين لحق النقض في المجلس عمل المجلس على نحو ديمقراطي كامل . ولا تعطى قوة النقض مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين إلا لثلاثة مجموع أعضاء المجلس ، وهو أمر غير منصف مطلقاً . ونرى أنه يتعمّل إلغاء حق النقض وضرورة زيادة أعضاء المجلس .

وترى حكومتي أنه من الضروري لكي تضمن إرساء السلم والأمن الدوليين تنفيذ تدابير مثل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وتفكك الكتل والأخلاق العسكرية . وأشار في هذا الخصوص إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) ، الذي فقد مفراه وأصبح بلا هدف بعد تفكك حلف وارسو .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يبدي التزامه التام بتنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمد عام ١٩٧٠. والواقع أن التوصيات الواردة في هذا الإعلان تعزز السلام والأمن الدوليين ، ومن واجبنا أن نكافح بشدة في سبيل تنفيذ هذه التوصيات بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن السلام والأمن الدوليين ليسا عسكريين فقط . فهما ينطويان أيضا على عوامل اجتماعية اقتصادية . وبينما سرت الفجوة التي كانت تفصل بين الشرق والغرب شيئاً جزئياً ، فما زالت الشكوك والاختلافات التي تفصل بين الشمال والجنوب عميقاً . وينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في خدمة تطلعات البلدان النامية التي تشكل غالبية أعضائها . وتؤثر الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ، وخاصة عبء ديونها الخارجية الشقيق الذي يعيق نشاطها الاقتصادي بأسره ، تأثيراً مباشراً على الاستقرار العالمي . ومن الضروري التوصل إلى حل منصف وعادل لهذه المشكلة . فدون التنمية لن يقوم السلام . ويرتبط إيجاد عالم الغد الآمن باقامة هيكل تجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على مبادئ العدل والمساواة . ولا يمكننا الكلام عن السلام ما دام الفقر والجوع والمرض منتشرة في العالم الثالث .

وأود في الختام أن أشير إلى النتائج الممتازة التي توصل إليها الفريق رفيع المستوى في مناقشاته التي أديرت تحت رعاية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في أتلانتا في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأثناء تلك المناقشات تم التأكيد على أن صيانة السلام والأمن تتقتضي اقامة نظام للأمن الجماعي تضمنه الأمم المتحدة ، ويعهد إليه وحده باستخدام القوة على أساس شروط وقواعد ملائمة على النحو الذي حدده الميثاق . والواقع أن اقامة نظام يعتمد عليه للسلام والأمن الدوليين تتضمن ما هو أكثر من رد الفعل ، بغير النظر عن قوة الضغط الناجمة عن الأزمة الناشبة فعلاً . فهو يتطلب تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق السلام والقدرة على توقع حدوث انتهاكات للسلام ومنع وقوعها . وينبغي أن تتمتع الأمم المتحدة بقدرة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ، وأن تكون لديها الوسائل التي تمكّنها من تحقيق ذلك .

وفي هذا المدد قال الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لعام

: ١٩٩١

"ولقد أسلبت القول ، المرة تلو المرة ، في تقاريري السنوية السابقة ، فيما تتطلبه الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة . والمشكلة الرئيسية اليوم هي بعينها تلك التي كانت قائمة قبلاً : أي عدم وجود وسائل لدى الأمم المتحدة لتقوم بمراقبة دائمة نزيفه وفعالية على الصعيد العالمي لحالات النزاع المرتقب أو الناشئ في أطواره الأولى . فالدبلوماسية الوقائية تفترض مقدماً وجود قدرة على الإنذار المبكر ، وهو ما يعني ، بدوره ، وجود قاعدة بيانات موضوع فيها ويتم تكوينها بصورة مستقلة . إن مجمع المعلومات المتاح للأمين العام في الوقت الحاضر لا يفي بالفرض بأي شكل من الأشكال ."

(A/46/٨ ص ٨)

ومن ثم ، فإننا نأمل أن تزود الأمم المتحدة بالوسائل الكافية لترجمة "الدبلوماسية الوقائية" من مجرد عبارة مكتوبة إلى واقع عملي ، كيما يتسع لنا العيش في ظل نظام عالمي قادر على البقاء ، يتبني على مبادئ السلم والعدل حسبما هو مبين في الميثاق .

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أتقدم ، باسم نيوزيلندا ، ببعض الملاحظات بشأن حالة الأمن الدولي والمكانة التي يحتلها البند المتعلّق بالأمن الدولي في أعمال اللجنة .

مما يبعث على السخرية ، إلى حد ما ، أن شحونا إلى الانتظار حتى الأيام الأخيرة من دورة اللجنة لكي نتناول رسمياً مسألة الأمن الدولي . وإنني أستخدم لفظة "رسمياً" عن عمد لأن موضوع الأمن حظي ، بالطبع ، باهتمام كبير طيلة الأسابيع الاربعة الماضية أثناء قيام اللجنة بمناقشتها بشود نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالها والبت فيها . وكان من الطبيعي أن يظل نزع السلاح ، وبخاصة نزع السلاح النووي ، محور عمل اللجنة الأولي لسنوات عديدة . وفي معظم تلك الفترة استمر تكديس الأسلحة ووسائل

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

التدمير بمعدل ينذر بالخطر . وكان ، ومازال ، على العالم بوجه عام ، واللجنة بوجه خاص ، أن يعالجتا تلك المسألة الحيوية .

بيد أنه بات من الواضح اليوم بصورة متزايدة أن أحوال عالمنا آخذة في التطور . وفي هذه اللجنة ، وفي المناقشات الدائرة في لجان أخرى في إطار دورة الجمعية العامة هذه ، سنت الغرفة للوفود ، ومن بينها وقد بلادي ، للترحيب بالتغييرات الهائلة الجارية حاليا في الشؤون الدولية . وكما قال ممثل السودان لتوه ، فقد بدأنا جميعا نستوعب الحالة الجديدة الناشئة عن التغير الهائل في العلاقة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبهذه عملية السلام في الشرق الأوسط التي طال انتظارها ، وكذا التطورات الايجابية المشجعة في الجنوب الافريقي .

فمن ناحية هامة ، تعد تلك التطورات وما يماثلها ، تتويجا محمودا لجهود بذلت على امتداد سنوات داخل هذه المنظمة وخارجها بغية إرساء أسس أفضل وأكثر أمثا عالمنا . وما التطورات الجارية الآن إلا حصاد لما عملنا من أجله وما لهذه المنظمة نصيب من الفضل في تحقيقه .

غير أنها ، من ناحية أخرى لا تقل أهمية ، مقبلون على المجهول ، مما يجري الان ، هو ثورة في الشؤون الدولية سيترتب عليها في جميع البلدان كبيرة كانت أم صغيرة ، آثار عميقه ودائمة . ولا أقصد بذلك فحسب ، تغير الأحوال السياسية بين الدولتين العظميين أو داخل مناطق بعيتها . بل إنني أعني أيضا التغيرات الهامة التي تشهدها حاليا العلاقات الاقتصادية بين الدول وكذلك الأهمية التي نوليها لمجالات حيوية مثل حماية البيئة .

ومن الواضح أيضا أن تلك التغيرات ، فرادى ومجتمع ، أثرت بالفعل تأثيرا كبيرا على الأمن الدولي في أنحاء عديدة من العالم . فقد بدأت الشوابت القديمة تتلاشى مفسحة المجال لتحديات جديدة .

(السيد أوبرلين ، نيوزيلندا)

إن ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مؤخرا من تدابير انفرادية يعد اسهاما هاما في عملية لخفض الاسلحه تدريجيا ، وهي عملية تجرى في العديد من البلدان ، وإن لم يكن في جميعها للأسف . وعلى الرغم من أهمية تلك التدابير ، فإننا نواجه حالة لا يمكن معها النظر الى تنزع السلاح باعتباره العامل الوحيد في تحسين أمانتنا .

ولقد أبرزت الظروف المتغيرة التي يشهدها العالم الدور الذي يتتعين أن تضطلع به الآليات الأخرى . وأقصد هنا ، بوجه خاص ، أهمية القانون الدولي ، والامن الجماعي وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول . فهذا جزء لا يتجزأ من الحكم السليم والمسؤول الذي لا بد وإننا جميعا نأمل أن يجدوا أحد قواعد العلاقات الدولية .

وفي اعتقاد نيوزيلندا أن ما يوصف أحيانا بالنظام العالمي الجديد الباقي يجب أن يظل مدعوما بنظام للأمن الجماعي يتجسد في طائفة متنوعة من الأطر التعاونية . والامم المتحدة ، بحكم تكوينها ، تشكل بالطبع أحد سبل توفير الامن الجماعي في إطار عالمي . ويدرك أن هذا النظام ، إبان حقبة التوتر بين الشرق والغرب ، لم يكن قادرا على أداء العمل الذي كان المقصود به أصلا . ولكن انتهاء تلك المواجهة يعني إننا نواجه الان التحدي المتمثل في تكييف مفهوم الامن الجماعي مع العالم الذي نحيا فيه الان .

وفي السنوات الأخيرة أثبتت الامم المتحدة بالفعل قدراتها الكامنة بطرق مختلفة ، من بينها ميانة السلام ، ومنع السلم ، وحماية حقوق الانسان وتعزيز التعددية السياسية . وما لا شك فيه أن هناك فرما متاحة لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد . والآن وقد بدأ الصدع الايديولوجي بين الشرق والغرب يلتهم ، تلوح فرص جديدة للدول كي تتعاون عبر الحدود القديمة ولقد لمسنا بالفعل ، في اوروبا وكذا في الجهود المبذولة لتسوية الصراعات في سائر أنحاء العالم ، الاشار بعيدة المدى المترتبة على ما تقدم .

ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وهي واحدة من أكثر المناطق استئثارا بالاهتمام المباشر لبلدي ، يؤدي التقىرب بين الشرق والغرب والنجاح الاقتصادي إلى

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

آشار إيجابية متنوعة وهذه الاشار تظهر بطريقة أكثر تدراجاً من وقوع الاحداث في أوروبا ، مما يوضح الطبيعة الخامة للحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وترحب نيوزيلندا بالجهود المبذولة لتحسين الحوار والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بغية حل النزاعات . وقد حدث تقدم ملحوظ في بعض المناطق ، مثل كمبوديا . ونأمل أن يتتسنى إحراز تقدم مماثل في المناطق الأخرى .

ولدى التماش الوسائل لتعزيز الامن في منطقتنا ، فإن الحكومات هناك تجد خبراء الآخرين متاحة لها . ومع ذلك ، فإن ترتيبات إدارة الامن في منطقة ما ليست بالضرورة نموذجاً للمناطق الأخرى . وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتنوعة ، من الضروري أن نركز على إمكانيات العمليات القائمة حالياً ، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ، ومحفل جنوب المحيط الهادئ . وتحسين الحوار والتعاون والتفاهم الإقليمي بهذه السبل المتنوعة يتتيح فرصة جديدة لتعزيز الامن الإقليمي .

وتتسنى نيوزيلندا إلى الاشتراك بنشاط في شؤون الامن الإقليمي ، وتهتم اهتماماً خاصاً بآسيا والمحيط الهادئ . وبالنسبة لبلدان هذه المنطقة ، فإن مشاكل الامن العسكري تقل أهميتها في معظم الأحيان عن التحديات المستمرة التي يسببها البعد الجغرافي وضيق القاعدة الاقتصادية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية من جانب الجهات الأجنبية ، وتدور البيئة .

وفي الواقع ربما تكون المشاكل الأمنية المتنوعة التي تواجهها جزر المحيط الهادئ أكثر تمثيلاً في المستقبل للمشاكل التي تواجهها جميع البلدان .

ومن المسلم به منذ بضعة أعوام أن الامن الدولي يضم مجموعة من المسائل أكثر بكثير من المسائل التي يركز عليها بصفة تقليدية في هذه اللجنة وغيرها فيما يتعلق بالتسليح . ولما كان التكافل بين الأمم يتزايد ، فإن الاهتمام يتزايد أيضاً بأبعاد الأمن الاقتصادية والبيئية التي تؤثر علينا جميعاً .

وبالنسبة لبلدان مثل نيوزيلندا ، كان للأمن دائمًا بعد اقتصادي هام . ونحن نرى أن وجود نظام تجاري عالمي مفتوح ومتعدد يمكن أن يكون حجر الزاوية بالنسبة للازدهار والأمن . وبدون مواصلة إدخال التحسينات على ذلك النظام ، مثل التحسينات التي تبحث الان في جولة أوروجواي لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، فإن التقدم الذي تحقق بصعوبة في سبيل التعددية السياسية والديمقراطية في مناطق كثيرة من العالم سيتعرض للخطر . وهذا يوضح بجلاء الطريقة التي تتطلع بها الصلة الحيوية التي تربط بين البعدين السياسي والاقتصادي للأمن .

ومن السبل الأخرى التي تتضح فيها هذه الملة بجلاء ميدان النبالة . ونحن ندرك تماماً التهديد الذي يشكله التدهور البيئي لكونينا . وبالنسبة لبعض البلدان ، مثل دول جنوب المحيط الهادئ التي تواجه خطر ارتفاع مناسيب البحار ، تمثل المشاكل البيئية تهديداً لصيم وجودها . ولا يمكن معالجة هذه المشاكل بشكل كافٍ إلا من خلال الجهود الجماعية .

ومع اتساع نطاق جدول أعمال مسائل الأمن اتسع بالمثل نطاق عمل الأمم المتحدة في هذه الميادين . ومن المهم الاعتراف بأن المُثُل العليا للأمن الجماعي التي وضعت في الميثاق لحماية الأمن الوطني لها تطبيق مماثل بالنسبة لقضايا الأمن الأوسع نطاقاً . وهي تتيح للبلدان المغيرة أيضاً الفرصة للمساهمة في عملية صنع القرار وتتنفيذه بطرق تعزّز مسؤوليتنا الجماعية تجاه مستقبلنا .

إن منظومة الأمم المتحدة باستجاباتها إلى حرب الخليج حملت على حيوية جديدة تشتد الحاجة إليها بقدر ما يتعلق الأمر بالأمن العسكري . ومن المهم أن نعترف بأن الجهد الجماعي الأخرى - مثل محادثات جنيف التي تجري في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") أو قمة ريو المقبلة بشأن البيئة - ينبغي أن تعامل بنفس الالتزام والاحسان بالهدف . وهذه الجهد أيضاً تقدم مساهمة كبيرة للأمن الجماعي .

وتبرز أهمية العمل الجماعي لمعالجة مشاكل الأمن الدور الذي ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة به . ومن الطبيعي لا تكون معالجة شئ البشود التي يتكون منها جدول الأعمال الواسع النطاق لمسائل الأمن مهمة اللجنة الأولى وحدها ، ولكنها موجودة بدرجات متفاوتة على جداول أعمال كل لجان الجمعية العامة .

ومع ذلك فإن اللجنة الأولى تحتفظ بمسؤولياتها الخامسة فيما يتعلق بالملة بين نزع السلاح وقضايا الأمن الدولي . واللجنة مهيئة تماماً في هذا الصدد لتوفير محفل ذي صلة لمعالجة الظروف الجديدة السائدة في مجال نزع السلاح والامن الدولي . وقد أخذت اللجنة تصبح بالفعل أكثر تركيزاً في عملها . وهي تتناول عدداً من القرارات أقل مما كانت تتناوله فيما مضى . ويسود الان توافق آراء أكثر من ذي قبل .

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

ويرى وقد بدلي أنه ربما يكون قد آن الاوان للنظر فيما اذا كان ينبغي للجنة أن تعيد تقييم التمييز الذي فرضناه على أنفسنا بين نزع السلاح والأمن . ومن شأن إبراء مناقشة عامة واحدة تشمل نزع السلاح والأمن الدولي ، مع الاحتفاظ بالتركيز التقليدي للجنة على المسائل المتعلقة بالأسلحة ، أن يمكننا من معالجة المسائل في سياقها التكاملية الأوسع نطاقا . وقد تكون هناك تأثيرات متعددة من ناحية ترشيد الموارد التي يتعين أن تخصصها الوفود والامانة العامة لهذه المناقشة .

ويجب أن أؤكد انه ينبغي الا يغيب عن بال اللجنة مسؤولياتها الخاصة عن الأمن الدولي . غير أن الظروف الجديدة التي تواجهها الان شتى البلدان في كل أنحاء العالم تزيد أكثر من أي وقت مضى من أهمية مشاركة الدول في المفاهيم المتعلقة بالتطورات الأمنية . وتحتاج هذه اللجنة والجمعية العامة في مجموعها الفرصة لمعالجة هذه المسائل بطريقة مريحة وب坦اء . ويحدونا الأمل في أن يزداد اهتمام الفروع المتاحة لمناقشة قضايا الأمن .

ولم يحدث قط ان كانت الامم المتحدة في وضع أفضل للاضطلاع بمسؤولياتها كفaman نهائيا لامن كل الدول مما عليه الان . وسيكون من السذاجة بطبيعة الحال الظن أن جميع الدول تتشارط رأيا مشتركا قاطعا بشأن ما ينطوي عليه أمنها . ومع ذلك فقد نحيت جانبا بعض الخلافات الرئيسية . وفي الاسابيع الاخيرة ضربت لنا الدولتان العظميان مثلا وطرحتا تحديا . وعلينا لا ندع ما تبقى من الشكوك يحول بيننا وبين المشاركة في المفاهيم المتعلقة بتحديات تعزيز الامن الدولي .

السيد جين يونغجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : تمرّ

الحالة الدولية بتغيرات عميقة . وبيتنا لا يزال حل بعض المشاكل القديمة واجبا نشأت مشاكل جديدة كثيرة . وفي ظل هذه الظروف من السليم تماما أن نجتمع هنا لاستعراض بند الأمن الدولي .

على مدى العام الماضي ، أخذت المجابهة العسكرية بين الشرق والغرب تتلاشى تدريجيا . وانتهت حرب الخليج واستعادت الكويت سيادتها واستقلالها وحكومتها الشرعية . وتحركت بعض بؤر التوترات الإقليمية صوب التسوية السياسية . وتقوم كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بتحسين علاقاتهما من خلال المشاورات وال الحوار المستمر ، مما

يزيل بشكل تدريجي التزاع والتبعاد بينهما ، ويساعد في عملية إعادة توحيد كوريا في نهاية المطاف بالوسائل السلمية والمستقلة .

وبتوقيع الاتفاق على التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي ، اتخذت أخيرا المسألة الكمبودية التي استمرت ١٢ عاما طريقها صوب التسوية الشاملة . والحالة في الجنوب الإفريقي مستمرة في التحسن . وتم التوقيع على اتفاق لاحل السلام في أنغولا . ومسألة جنوب إفريقيا تتجه صوب التسوية السياسية ، كما أن مسألة الصحراء الغربية تشق طريقها صوب الحل السياسي . ولأول مرة جلت الاطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط حول طاولة التفاوض وبدأت حوارا .

وفي ميدان نزع السلاح ، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الاتفاق على تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وأعلنتا على التوالي عن بعض التدابير والمقترنات الإيجابية بشأن تخفيض الأسلحة النووية والحد منها والرقابة عليها . كما أن المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة الكيميائية تتسارع خطتها على نحو متعمق ، وقد حققت تقدما ملحوظا .

ويرحب المجتمع الدولي بهذه التغيرات التي تفضي إلى صوب السلم والأمن العالميين . وبالرغم من ذلك ، تدرك الشعوب بشكل متزايد الحقيقة التي مؤداها أن العالم لا يسوده الهدوء بأي حال من الأحوال . فالاضطرابات وعدم الاستقرار في الحالة الدولية أمر نلاحظه بشكل كبير ، وتأخذ مراعات جديدة في الظهور . والسلم والاستقرار لم يتحققا بعد في منطقة الخليج - ولا يزال الشرق الأوسط مليئا بالمتناقضات ، والنزاع العربي الإسرائيلي أبعد ما يكون عن الحل . والخلافات الإثنية والعرقية والدينية تتفاقم في عدد من البلدان التي بعضها في أوروبا . ويتعزز الاستقلال الوطني والسلامةإقليمية لبعض البلدان للتهديد ، بينما سبّت النزاعات الأهلية والاضطرابات السياسية أضرارا خطيرة في بعض البلدان . وأصبحت الحالة الخطيرة التي تواجهه يوغوسلافيا مصدرًا للقلق .

وفي ميدان نزع السلاح في الوقت الذي خفت فيه حدة القوة الدافعة لسباق التسلح الدولي لم ينته سباق التسلح ذاته . وبخلاف ذلك ، انتقل تركيزه إلى الجوانب النوعية ، ويجري تمديده إلى الفضاء الخارجي . وأدت التغيرات الأخيرة في

اتحاد السوفياتي بشكل خاص الى اشاره القلق في المجتمع الدولي إزاء إمكانية وضع
سلحة النووية تحت رقابة مارمة . وإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف
يزال من الأمور غير المرضية تماما . وفي الميدان الاقتصادي ، يزداد التفاوت بين
تنمية الاقتصادية في الشمال ومشيلتها في الجنوب بينما تزداد الهوة اتساعا
بهم . وذلك لن يحدث تأثيرا ضارا على التنمية المستقرة والمطردة للاقتصاد
عالمي فحسب ، بل سيمضي أيضا مصدرا لتهديد كبير للسلم والأمن والاستقرار في
عالم .

وخلال هذه الفترة الانتقالية التي يفسح فيها النمط القديم مكانه لنمط جديد ،
بد أن الاتجاه الذي سيتخذه عالمنا ونوع النظام الدولي الجديد الذي ينبغي اقامته
سيحا على نحو متزايد من المسائل التي يتغير على شعوب العالم أن تواجهها مباشرة .
لقد بين تاريخ فترة ما بعد الحرب أن العالم لا يمكن أن تسسيطر عليه الدول العظمى ،
ـ أن الشؤون الدولية لا يمكن أن تتحكمها قلة من الدول . وأي نظام يقوم على
قدرة العسكرية ، وسياسة تحقيق المكاسب استنادا إلى القوة ، واستعمال القوة أو
تهديد باستعمالها سيكون في التحليل النهائي نظاما حقا . ولا يمكن للممارسات التي
ها تتحكم الدول القوية في الدول المغيرة والتي تعامل البلدان الكبيرة البلدان
مغيرة معاملة مهينة أو تتعدى على سيادة البلدان الأخرى إلا أن تؤدي إلى نشوء
آراء وتعرض للخطر السلم والأمن على المعدين الإقليمي والعالمي . ومآل ذلك كله
فشل أمام ممارسة شعوب العالم . إن ما تتوقعه شعوب العالم ليس نظاما جديدا أحادي
قطب ، بل نظاما دوليا جديدا عادلا ومعقولا ومتسم بالسلم والاستقرار . وهذه أيضا
، الدعوة التي تتردد في كل العمور .

ونرى أنه ينبغي أن يكون النظام الدولي في المستقبل متماشيا مع مقاصد ومبادئ
شاق الأمم المتحدة وكذلك مع المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وتلقى قبولا عاما
، المجتمع الدولي وتكون تعاليتها قد اتضحت . ونتحبّذ انشاء نظام دولي جديد يقوم
على المبادئ الخمسة : الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم العدوان
متبادل ، وعدم تدخل الدول بعضها في الشؤون الداخلية لبعض ، والمساواة والمنفعة
متبادلة ، والتعايش السلمي .

هذه المبادئ تحدد القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وتتفق مع مقامات ومبادئ الميثاق ، وتعكس السمات الأساسية للعلاقات الدولية الجديدة ، وجوهرها احترام حقوق الشعوب في جميع البلدان لتقرير مصيرها . هناك نظم اجتماعية وقيم وأيديولوجيات وخلفيات ثقافية مختلفة وتراث تاريخي مختلف في العالم . ولذلك من غير المعقول ، بل من الخطير في الواقع ، نشر نموذج موحد في العالم .

إننا نفهم أن التنمية الوطنية والتقدم الإنساني يتطلبان بيئة دولية سلمية ، والسبيل إلى تهيئة هذه البيئة يكمن في المبادئ التالية :

احترام كل بلد لسيادة البلدان الأخرى والتعامل معها على أساس المساواة والبحث عن أرضية مشتركة وتنحية الخلافات جانبًا والدخول في تعاون وثيق والعيش معًا في وئام ،

لا ينبغي لأي بلد أن يسعى لفرض هيمنته أو التلاعب بالشؤون الدولية أو ممارسة سياسة القوة ،

من حق جميع البلدان ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة ، أن تشارك في مناقشة الشؤون الدولية ومعالجتها بوصفها أعضاء متساوين في المجتمع العالمي ،

من حق كل دولة أن تختار نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وطريقة تنميتها التي تتماش مع ظروفها الوطنية ، ولا يحق لآية دولة ، لا سيما الدول الكبرى ، أن تفرض على الدول الأخرى أيديولوجيتها وقيمها وأساليب تنميتها ،

ينبغي لجميع الدول أن تراعي مبدأ الاحترام المتبادل لحرمة أراضي البلدان الأخرى وقدسيّة حدودها ، كما ينبغي لها ألا تقدم على غزو أوضم أراضي بلدان أخرى مهما كانت الحجة أو الذريعة ،

وينبغي حل النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية ، فاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها غير مسموح به في العلاقات الدولية .

تأخذ الصين بسياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم والتقييد الصارم بالمبادئ السالفة الذكر . والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى والتقدم بإسهامها الواجب في إقامة نظام دولي جديد عادل و معقول .

ليتنفس صون السلم والأمن الدوليين ينبع للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده ليزيد من تسارع عمليات التسويات السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة . وفي نفس الوقت ، ينبع بذل الجهد لإزالة ما يهدد السلم والأمن الدوليين من مخاطر عسكرية وغير عسكرية .

إن وقد سباق التسلح وتحقيق نزع سلاح فعال يمثل نهجاً هاماً لإزالة التهديد العسكري والتخفيف من حدة التوتر في العالم والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومن أجل صون السلم والأمن الدوليين ، عارضت الصين معارضة قوية جداً سباق التسلح وأيّت الحظر الشامل على الأسلحة النووية والكييمائية والبيولوجية وعلى الأسلحة التي توضع في الفضاء الخارجي ودميرها تماماً ، كما أيدت حظر تطوير أي أسلحة دمار شامل جديدة وأيّت إجراء تخفيض حاد في الأسلحة التقليدية . وتتخذ الصين موقفاً إيجابياً من الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، كما اتخذت سلسلة من الإجراءات بمبادرة ذاتية .

إننا نرحب بتحركات نزع السلاح الأولية التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته عملية نزع الأسلحة التقليدية من أوروبا . ولكن ، تجدر الإهارة إلى أنه لم يطرأ حتى الآن أي تغير جذري على الحالة الحقيقية للتسلح العالمي . يتعين أن ينفذ الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، كما يتعين تنفيذ ما أعلنته من تدابير مؤخراً . وحتى بعد تنفيذها ، سيبقى بحوزة هاتين الدولتين أكبر ترسانتين نوويتين في العالم وقدرتين على تدميره عدة مرات . لذلك ، يتعين عليهما أن توافقاً جهودهما وأن تتصرفان وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، متتحملتين بجدية مسؤولية نزع السلاح ، ويتعين عليهما أيضاً أن توافقاً تحسين نوعية

(السيد جين يونغجيان ، الصين)

الأسلحة وتطوير أنواع جديدة منها ، بما في ذلك الأسلحة التي توزع في الفضاء الخارجي . وينبغي تدمير جميع الترسانات النووية المخففة والتخلص من السرّواري النووية على نحو مناسب ، كما ينبغي تسريح القوات بعد تخفيضها وتدمير الأسلحة . ولا ينبغي نقل أي من هذه الأسلحة أو القوات إلى مناطق أخرى أو إعادة وزعها . كما إننا نرى أن الوقت قد حان لإجراء تخفيض حاد في جميع القوات والقواعد الموجودة على أراضي البلدان الأخرى ، وسحبها كليا في النهاية .

إن السبيل الرئيسي لإزالة ما يتهدد السلام والأمن الدوليين من مخاطر غير عسكرية هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . إن السلام والأمن لا يمكن فصلهما عن التنمية . وإن حجر الزاوية في مسألة التنمية هو العلاقات بين الشمال والجنوب . وسيكون من العسير الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين دون إدخال تحسين جوهري على العلاقات بين الشمال والجنوب ، كما أن الإخفاق في تحسين هذه العلاقات ضار بالبلدان الفقيرة والغنية . وللنهاوض بتنمية مشتركة يجب أن تكفل لكل بلد الحق في اختيار النظام الاجتماعي والنظم الاقتصادي وأسلوب التنمية المناسبة لظروفه الوطنية على أفضل وجه ، ويجب أن تكفل له الحق في ممارسة تحكم فعال في موارده الوطنية واستغلالها وفي الإسهام في معالجة الشؤون الاقتصادية الدولية .. وفي نفس الوقت ، ينبغي للدول المتقدمة أن تتحترم وتراعي مصالح واحتياجات البلدان النامية ، وأن تحجم عن وضع آلية شروط سياسية لتقديم المساعدة وأن تعزز حوارها وتعاونها مع بلدان الجنوب . وأن تجري التعديلات والاصلاحات الفضورية في ميادين السلع الأساسية والتجارة والمال والدين والبنك والمالية وغيرها من ميادين الاقتصاد الدولي الهامة الأخرى . عندما تساعد البلدان بعضها بعضا كما يساعد ركاب القارب بعضهم بعضا ، مضيقين الفجوة بين الشمال والجنوب ومنشئين نظاما اقتصاديا دوليا جديدا منصفا وعادلا وتعاونيا ومفيدا للجميع ، عندما فقط يزول الاضطراب وعدم الاستقرار إلى الأبد ، وعندما فقط يمكن النهاوض بالسلام والأمن والتنمية على معيدي عالي .

يسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة ، بوصفها أهم منظمة عالمية في عالم اليوم ، امتد على مدى العام الماضي بدور نشط في صون السلام والأمن العالميين ، مشجعة تسوية مشاكل الأقلية بالوسائل السياسية ومعززة التعاون الدولي . وعلى ضوء تعقد وتقلب حالة العالمية ، فإن جميع أعضاء المجتمع الدولي يتوقعون أن تتقيد الأمم المتحدة قيام ميثاقها وأن تبذل مساعي مستمرة وثابتة للقيام بدور أكبر في السعي لايجاد حل عادلة ومعقولة لمراهنات اقليمية مثل الصراع في الشرق الأوسط ، وفي التفتیش على افاق التسلح وفي التشجيع على نزع السلاح وفي تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وفي إعادة البلدان النامية على تنمية اقتصاداتها الوطنية والتغلب على ما تواجهه من وبات اقتصادية وفي السعي لإقامة نظام عالمي جديد عادل ومنصف .

ليتسع موندال السلام والأمن الدوليين ، ينبعى لجميع البلدان ، لا سيما البلدان دائمة العضوية في مجلس الأمن ، أن تتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن الج العلاقات بين كل دولة وأخرى على نحو يتمشى بدقة مع مبادئ التعايش السلمي خمسة . والصين ، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ، على استعداد للإنضمام إلى ية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لداء الواجبات المنصوص عليها في الميثاق ، تقديم الدعم النشط لعمل المنظمة ، والإسهام بتنصيبها في التهوض بالسلام والأمن لتنمية على صعيد عالمي ، وإقامة نظام عالمي جديد أيضا .

الرئيس (ترجمة هجوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين

عام للشؤون السياسية وهوون مجلس الأمن .

السيد مافرونتشوك (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشئون مجلس

ن) (ترجمة هجوية عن الانكليزية) : نظرت اللجنة الأولى في هذه الدورة البنود المتعلقة بالأمن الدولي في بيئة سياسية وأمنية دولية متغيرة تغيرا جذريا . فهناك ليم جماعي بأن عالم اليوم يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل سنة أو سنتين . انتهاء الحرب الباردة فتح فصل جديد في العلاقات الدولية . وهذا التطور التاريخي نجم إلى حد كبير عن عملية سلمية ، وهو يوفر فرصا جديدة للسلام والأمن .

وكم ذكرت الدول الاعضاء في معظم الاحوال في الجمعية العامة ، وفي المناقشة في هذه اللجنة ، بدأ نظام عالمي جديد يبرغ تهيباً فيه الظروف لإيجاد نظام أممي جماعي على غرار ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . إن الترتيبات الأمنية لفترة ما بعد الحرب ، وهي الترتيبات التي تقوم على أساس وجود التكتلات العسكرية وتوارث القوى تستبدل تدريجياً بنظام جديد من العلاقات بين الدول .

إن المواجهة الثنائية الاستقطاب تخلي الطريق لأشكال جديدة من المشاركة والتعاون ، والتفاهم المتبادل والخلو التوفيقية المعقوله . وتحمل الظروف الدولية السائدة ، الدول ، بصرف النظر عن قوتها ومركزها الجغرافي ، على أن تعمل سوياً على نحو لم تفعله من قبل .

وهناك توافق آراء متزايد على أن السلام والأمن لن يتحققان إلا نتيجة للمفاوضات والحل التوفيقى ، وعلى هذا الأساس أحرز تقدم في تسوية المصالحات الإقليمية في أجزاء مختلفة من العالم . وبانعقاد مؤتمر مدريد بشان الشرق الأوسط مؤخراً ، يبدو أن الجمود الذي اكتنف عملية السلام في هذه المنطقة التي طال عذابها قد انتهى أخيراً ونأمل جميعاً أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى حلول بناءة وهادفة لمشكلات الشرق الأوسط .

ومما يبعث على الارتياح الشديد أن دور الأمم المتحدة قد تعزز بتحقيق الوئام والتنسيق في إجراءات الأمم لمبلغ الأهداف المشتركة وأن المنظمة تنتقل الآن من مرحلة التهييم فتصبح مركزاً للشؤون العالمية . ومع ذلك أعربت الدول الاعضاء عن رغبتها في زيادة تعزيز المنظمة وإعادة تنشيطها حتى تستجيب على نحو أكثر سرعة وفعالية لمتطلبات النظام العالمي الجديد . إن أجهزة الأمم المتحدة ، بما في ذلك هذه اللجنة ، تتمتع بإمكانيات كبيرة للعمل ، ويجب أن تستخدم على النحو الأمثل لصالح السلام والأمن والعدالة والتعاون الدولي ، على أساس المبادئ الأساسية لميثاق .

ما هو معترف به على نحو متزايد أن المجتمع الدولي في عالم اليوم بدأ يدرك مفهوم الأمن على أساس أوسع يمكن أن يعبر عن مكوناته الأساسية . لقد ذكر العديد من

(السيد سافرونتشك)

الدول الاعضاء في اللجنة أن الامن من الناحية العسكرية وحدها مفهوم كان ينتمي إلى فترة المواجهة عندما كان عدد الاسلحة النووية في ترسانات الدول العنصر الذي يحدد الامن . بيد أنه في الحالة العالمية الراهنة لا يمكن أن يفصل الامن عن التخلف والفقر والامية وانتهاك حقوق الإنسان وتدور البيئة وإساءة استعمال العقاقير والإرهاب . وبطبيعة الحال لا يمكن لأحد أن يتذكر أن نزع السلاح وتحديد الاسلحة عنصران أساسيان لتحقيق السلام والأمن الدوليين ، فيما يساعدان في تمهيد الطريق للتفكير السياسي ، ولكن النظام العالمي الجديد يتطلب بذلك جهود متضادرة عاجلة لحل حالات التوتر وعدم الاستقرار الأخرى التي تهدد السلام والأمن الدوليين .

وفي ضوء تلك الاعتبارات أثق بأن اللجنة الأولى ستتناول البنود المدرجة على جدول أعمالها والمتعلقة بالأمن الدولي بمنظور جديد يوضح التحديات الراهنة التي تواجه العالم . وتنتظر اللجنة في البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" . وأمام الوفود تقرير الأمين العام (A/46/523) بشأن هذا الموضوع .

وفي المناقشة العامة التي دارت في الجمعية العامة اقتربت بعض الوفود إعادة النظر في الفصل الثامن من الميثاق وهو الفصل الذي يتناول الترتيبات الإقليمية بغية أن يشجع عن طريق المنظمات الإقليمية توسيع التسوية السلمية للمنازعات بناء على مبادرة من الدول نفسها أو عن طريق الإحالات من مجلس الأمن . وفي هذا السياق كررت البلدان الأوروبية ذكر الدور المتزايد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باعتباره إطاراً إقليمياً هاماً للسلام والأمن لجميع الدول المشاركة . وبالمثل بحثت بقلق عميق التهديدات الجديدة التي يتعرض لها الأمن في القارة وأشارت بصفة خاصة إلى الحالة في يوغوسلافيا . إن بعض الدول ، في ردتها على الأمين العام ، كما ورد في تقريره ، أعربت في الوقت الذي أشارت فيه إلى العلاقة الوثيقة بين الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والأمن في أوروبا وفي العالم أجمع ، عن قلقها بشأن استمرار التوترات في المنطقة وفي المناطق المتاخمة لها .

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي ، أود أن أذكر أن الأمين العام في تقريره السنوي عن عمل المنظمة أولى اهتماما خاصا دور الترتيبات الإقليمية بموجب الفصل الشامن من الميثاق في التسوية السلمية للمنازعات . وأكد في هذا الصدد على الحاجة إلى علاقة عمل وثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تفادي التناقض والتجزئة في جهود السلم . وبينما الأملوب اقترحت بعض الدول الأعضاء تفاعلا شاملا متعدد القنوات بين جهود الأمم المتحدة لصيانة السلم وأنشطة المنظمات الإقليمية كطريقة لتعزيز وتنمية آلية السلم والأمن .

ومن الأمور البالغة الأهمية في الظروف العالمية الراهنة أن تتطور نشطة المنظمات الإقليمية وعمل الأمم المتحدة في تعاون أوسع على أساس المبادئ المكرسة في الميثاق الذي يربط بين جميع الدول . وبنهاية المواجهة الثنائية الاستقطاب يكتسب الأمن الإقليمي دون شك أهمية خاصة في الترتيبات الأمنية الجديدة في العالم ويبيّن أن تبذل الجهود لتحقيق علاقة متبادلة أوسع من السلم الإقليمي والعالمي عن طريق منظومة الأمم المتحدة .

وهناك بند آخر قيد النظر في اللجنة ، وعنوانه "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" . وقدم الأمين العام للنظر في هذه المسألة التقرير الوارد في الوثيقة A/46/575 . وفي التعليقات المقدمة في إطار هذا البند أعربت بعض الدول عن وجهة نظرها في أن الإعلان ، على الرغم من أنه اعتمد منذ أكثر من ٣٠ عاما يبيّن أن يظل ساريا وإن الامتناع لهذا الإعلان يكتسي أهمية خاصة في الحالة العالمية المتغيرة . إن الطبيعة الشاملة لمفهوم الأمن قد تأكّلت باعتبارها أحد متطلبات النظام العالمي الناشر . وبالمثل أشارت الدول إلى الحاجة المتزايدة التي أن تقطع الأمم المتحدة دورا أساسيا في العلاقات الدولية باعتبارها مؤسسة عالمية لا بديل لها لتعزيز السلم والأمن .

قبل أن اختتم بياني ، أود أن أعرب عن الأمل من أن تستفيد اللجنة الأولى في هذه الدورة استفادة كاملة من الحالة الدولية الجديدة وأن تتوصل إلى حلول جديدة لمشكلات النظام العالمي الأخذ في المزوغ وإلى نهج جديدة إزاء هذه المشكلات . ولنأمل أن توفر روح التعاون التي تتسنم بها المناقشة الراهنة في الأمم المتحدة فرصة فريدة للقاء نظرة جديدة على مفهوم الأمن وتحديدا دور أكثر نشاطا وحزمـا للمنظمة في اضطلاعها بمسؤوليتها الرئيسية عن صيانة السلام والأمن في العالم .

السيد فواتحية (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن التغير

الذى طرأ مؤخرا على الوضع الدولى الذى مال إلى التقارب بين الدول العسكرية الكبرى قد فتح أيضا آفاقا جديدة أمام نهج أفضل فيتناول مسائل ذات طابع سياسى في الدرجة الأولى كالامن الدولى . وبالرغم من أن هذا التطور ينطوى ، من جملة ما ينطوى عليه ، على وعود مبشرة بتحقيق السلام ، فإنه لسوء الحظ لا يزيل جميع التهديدات ذات الأهمار الخطيرة التي يمكن أن تصيب العلاقات الدولية . إن الوضع الدولي الراهن الذي تتناقض فيه الشروط المتزايدة مع الفقر المستشري على نطاق واسع لا يمكن بالمثل أن يبشر ببزوغ حقبة جديدة تتوافق تماما مع الاتفاق الدولي . وفي مثل هذه الظروف ، حتى عندما يبدو السلام مرفرفا على بعض المناطق ، لا تزال تحديات عدة للسلام والامن الدوليين قائمة في مناطق أخرى ، وإلحاحية القيام بمبادرات جديدة تجعل من الملح على نحو متزايد تناول الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والأزمات السياسية . وبالتالي فإن المهمة ذات الأولوية للمجتمع الدولي ستكون قبيل كل شيء ضمان تنفيذ مبادئ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وهي مهمة تأتي في حينها أكثر من أي وقت مضى نظرا إلى عدم استقرار الوضع العالمي الذي ما فتئ يحمل بذور مصادر رئيسية للنزاع .

في ظل هذه الظروف فإن الأمم المتحدة ، التي كان طموحها الأول ، من جملة أمور أخرى ، تجنب الأجيال المقبلة ويلات الحروب ، ينبغي إعادة تأهيلها تماما فيما يختص بقدراتها على الاضطلاع المخلص بمسؤولياتها . وفي هذه المناسبة ، ومع إحياء روح الحوار والعمل المشترك ، إن الأمم المتحدة مدعوة أيضا لأن تلزم نفسها بقوة أكبر بتعزيز السلم والامن لمنفعة البشرية جماء . ولقد وفرت بلدان حركة عدم الانحياز تشجيعا جديدا للسير في هذا الاتجاه في اجتماعها المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في إكرا .

وفي ضوء السرعة التي تجري بها التغيرات السياسية ، إن جهود الأمم المتحدة الرامية لضمان الانتقال من نظام أمن انتقائى مفروض في الخارج إلى نظام أمن الجماعى الذى يلقي رغبة عارمة تصبح ضرورة متزايدة للإلحاح . فالمجتمع الدولى

بأكمله يدعو لبذل مثل هذه الجهدود ، وهذه الجهدود هي ما تتطلبه البلدان الضعيفة اقتصادياً على وجه الخصوص ، التي اضطرت لحد الان إلى مواجهة أوضاع مأساوية أجبرتها في أحوال عديدة على التخلّي عن أولوياتها الوطنية لتلبية الحاجات الملحة التي يفرضها الدفاع الوطني المتزايد الكلفة .

ونتيجة لذلك ، ينبغي أن يكون الدور المركزي الذي على الأمم المتحدة أن تقوم به موجهاً بالضرورة نحو تعزيز السلم والأمن العالميين على أساس الاحترام الكامل لأهداف ومبادئ الميثاق . وعلى نحو مماثل ، ستكون الأمم المتحدة مدعوة لأن تتناول على نحو فعال المشاكل العالمية مثل إزالة مصادر التزاع وأشكال الهيمنة كافة ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتخاذ تدابير ملموسة لمنع السلاح ، واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة .

إذا كنّا نتفق على أن هذا هو الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي ، فإننا نفعل ذلك لأن الأمن الدولي عالمي ولا يتجزأ في آن معًا . وبالتالي ، فإنه لا يمكن أن يقتصر على منطقة معينة ، حتى لو كانت أكثر مناطق العالم اضطراباً في ضوء تاريخها السابق ، وإن تجاهلت ذلك بقية العالم التي تشتمل على الفالبية الساحقة من البشر . وفي الواقع ، إن الرغبة في السلم والأمن حاجة عالمية لا يمكن إخضاعها أبداً لمنفعة القوة العسكرية أو الازدهار الاقتصادي . وبالتالي لا يمكن أن يكون الأمن امتيازاً مقصوراً على الأقوى ولكنه يجب أن يشكل ضماناً لكل البشر بما يمكنهم من العيش بسلام ووئام . وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن أمن منطقة معينة هو حجر الزاوية في صرح الأمن العالمي الشامل ، فإن من الخطأ تجزئة هذا الأمن أو إخضاعه لبعد اقليمي واحد ، لأنه بذلك ننكر على بقية البشر حق التمتع بالأمن أو نقيم له حدوداً جغرافية مقطعة .

ولذلك ما فتئ وفدي يرى أن دراسة هذه المسألة الهامة ، مسألة الأمن والسلم الدوليين ، يجب أن تحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي . وبالمثل يشعر وفدي بلادي بأن هذه المسألة تستحق تعبئة جميع جهود الأمم المتحدة لضمان إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية لا يحكمه إلاّ الحوار والتعاون المستنير .

إن فكرة الأمن الدولي التي سادت حتى الان قد أظهرت أوجه قصورها ، من حيث الزمان والمكان . فهذه الفكرة التي صيفت بعبارة المركز والتخوم انتطوت حتما على العديد من الشكوك ، وخصوصا على مخاطر كبيرة ، وعليه ، ينعم المركز بالازدهار الاقتصادي والأمن الدائم والاستقرار السياسي ، بينما تبقى التخوم ، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من البشرية ، عرضة للتقلبات الاقتصادية ومعرضة لأنعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي على أساس دائم . وفي غياب السلم والأمن العالميين الدائمين لصالح الجميع ، إن هذا التباين بين بلدان كوكب واحد ، إذا بقي بناءً عن التصحيح ، سيؤدي حتما إلى خلق تهديدات وشكوك بشأن استقرار جميع أجزاء العالم . لذلك ، فلقد أصبح من الملحوظ أكثر من ذي قبل أن يضطلع المجتمع الدولي بمهمة إعادة النظر في مسألة الأمن الدولي من خلال نهج متعدد الأبعاد ، نهج يتم فيه النظر إلى الجانب العسكري بالتوافق مع الأولويات الأخرى ، مثل� احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتسوية النزاعات التي طال أمدها ، بموازاة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة . وفي رأينا إن هذا النهج متعدد الموضوعات من شأنه أن يعزز مفهوم العلاقات الدولية الذي يشتمل على جميع التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . علاوة على ذلك ، ثمة حاجة إلى التأكيد الخاص على العلاقة الوثيقة بين تعزيز السلم والأمن الدوليين من ناحية والمشاكل المرتبطة بظاهرتي الفقر والتخلف من ناحية أخرى . فدون استئصال هاتين الظاهرتين ، سيظل السلم محفوفا بالمخاطر وسيظل الأمن الدولي عرضة للخطر . وهذا ما أعلنه على نحو قاطع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز في أكرا في أيلول/سبتمبر الماضي .

وبالنظر إلى تاريخ الجزائر وموقعها الجغرافي ، فقد تابعت باهتمام كبير التطورات الحاملة في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفيما يخص بلدي ، قد يتضح في نهاية المطاف ، أن هذه العملية محدودة في آثارها ما لم يؤخذ بعد الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الحسبان على النحو الواجب . وبالإضافة إلى التحديات الناجمة عن التفاوت الكبير في التنمية بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط ، فإنه في حد ذاته ، نسبيا ، من بين أكثر مناطق العالم عسكرة ، بما في ذلك القوات النووية .

وهذا هو السبب في أن بلدان الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط تؤكد عن وجه حق على الحاجة بمفهوم خاص إلى توسيع رقعة مواضع الجهد المشترك من أجل أمن المنطقة بأكملها ، بما في ذلك على الأخرتناول مسألة بعد المتوسطي للأمن والتعاون في أوروبا . وبفضل هذه الروح التي تطورت تدريجيا ، تنتفتح آفاق حقيقة أمام التعاون المتنوع الذي يمكن من التقرير بين ساحلي حوض البحر الأبيض المتوسط وبعد عهد جديد من السلم والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بأكملها .

وفي الحديث عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، لا يسع المرء إلا أن يؤكد من جديد على الصلة الوثيقة القائمة بين الأمن في المتوسط واستمرار وجود التباينات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الساحلية وكذلك في بؤر التوتر المحتمل . ولم يعد من الممكن الشك في أن التسوية السياسية العادلة والدائمة للازمات والصراعات المتبقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ستسمم في خفر الوجود العسكري والبحري هناك وستشجع التعاون الإقليمي دون الإقليمي القادر في نهاية الأمر على تصحيح التباينات القائمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية فيما بين بلدان الشاطئين .

ولهذا فقد بذلت جهود لا بأس بها لإنقاذ حلول ممكنة التطبيق للمشاكل السياسية المحتملة التي لا تزال معلقة . ويجب أن تستند هذه الحلول إلى احترام مبادئ تقرير المimir للشعوب والمساواة السيادية للدول . إن بعض الازمات الإقليمية أصبحت على عتبة عصر جديد مؤات لتسويتها الأكيدة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية الكامنة في نشوئها .

وبالتالي فقد فتح مؤتمر مدريد الذي دعي إليه بلدي بوصفه مراقبا آفاقا جديدة قد تكون مشجعة جدا لتعزيز السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط على أساس تسوية المصالح العربي الإسرائيلي ولبه ، القضية الفلسطينية ، مما يفضي إلى الإعمال النهائي للحقوق الشابة للشعب الفلسطيني .

ويسر الجزائر أن بلدان شاطئ حوض البحر الأبيض المتوسط قد وافقت أخيرا على إقامة مختلف أنماط العلاقات وعلى العمل سويا بشأن حل المشاكل التي تؤثر على أمن المنطقة بجوانبها العديدة . ولهذا من المزمع عقد مؤتمر في المستقبل القريب بشأن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتم الاتفاق المبدئي عليه بين البلدان المشاطئة في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في روما في عام ١٩٩٠ وكان هذا تتويجا للجهود الدؤوبة المبذولة منذ بداية عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وفي آن معا وامتلئت بلدان الشاطئ في منطقة البحر الأبيض المتوسط العمل على تعزيز السلم والأمن في الحوض بزيادة تقوية روابطها التقليدية . ومع ذلك لا يزال السلم والأمن في أرجاء المنطقة معرضًا لخطر حقيقة مثل استمرار وجود بؤر التوتر والعمليات والأنشطة العسكرية الجارية في بعض أجزاء منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتفاوت مستويات التنمية وإنكار الحقين الأساسيين في تقرير المصير والاستقلال لشعوب المنطقة .

وإزاء هذه الحالة والمخاطر التي نشأت نتيجة التقلبات الأخيرة في العالم تم إنشاء اتحاد المغرب العربي . وقد أقام الاتحاد مؤخرًا هيئاته وأجهزته من أجل النهوض بأهداف الاندماج الاقتصادي والتعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى . وفي الوقت ذاته وضعت هيئات الاتحاد ، وتمت ولادة محفل لدول الشاطئ الغربي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ثم وُسّع فاصبح يضم ١٠ بلدان ، بما فيها دول المغرب الخمس والبلدان الأربع لجنوب أوروبا ومطالقة . وهذا المحفل الذي يتناول الشواغل المحددة للبلدان الواقعة في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط أثبتت في اجتماعه الثاني أنه الهيئة الصحيحة لتشجيع الحوار فيما بين بلدان المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وإقامة علاقات وطيدة بين المجموعتين الجغرافيتين .

وبعد الاجتماع الذي عقد في روما في عام ١٩٩٠ ، عقد فعلاً مؤتمر مشترك في الجزائر في تشرين الاول/اكتوبر الماضي حضرته ١٠ بلدان مشاطئة من غرب حوض البحر الابيض المتوسط على مستوى وزير الخارجية . والاعلان الذي نشر في ذلك الوقت يلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى كفالة الامن والسلم والاستقرار لجميع دول المنطقة وضمان احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتنفيذ اتفاقات الطائف بشأن لبنان وقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتصل بانسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان . ومن الناحية الاقتصادية ، وضع التأكيد على الحاجة إلى إنشاء أجهزة مالية لكافلة التنمية المشتركة للمنطقة بأكملها . وهذه هي الروح التي لا يمكن إلا أن يكون لها اثر إيجابي على العمل المستقبلي لمحفل الدول الـ ١٠ في غرب حوض البحر الابيض المتوسط ، وعلى تعزيز وتوطيد مختلف جوانب الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط . ولهذا يجري الإعداد لعقد قمة لبلدان غرب حوض البحر الابيض المتوسط في تونس في كانون الثاني/يناير المقبل . ولن يتحقق هذا المؤتمر في الاسهام في تعزيز الامن والتعاون في غربي البحر الابيض المتوسط . ودينامية الحوار والمؤازرة والتعاون هذه تبشر بتطوير السمات المحددة للمنطقة الغربية من البحر الابيض المتوسط . وجميع الجهود التي بذلت في هذا الشأن ترمي إلى تحقيق الهدف المشترك لجميع أبناء منطقة البحر الابيض المتوسط في إنشاء منطقة سلم وأمن وتعاون في هذه المنطقة من العالم التي كانت مسرحاً لمواجهة دامية في الماضي .

ولكن جميع هذه المبادرات يجب الا تجعلنا نغفل مبادئ الطابع العالمي الذي لا يمكن تجسيمه للأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهذا ما يؤيده بلدي تأييده تماماً ويظل ملتزماً به التزاماً وطيداً . وعلاوة على ذلك ، إن هذه الدينامية في غرب حوض البحر الابيض المتوسط ، والجهود المشتركة التي اضطلعت بها بلدان البلقان في اجتماع تيرانا ، وكذلك المبادرات الأخرى المماثلة ، ما هي إلا تدابير وقائية تتخذ لتحسين المناخ السياسي العام وتهيئة الظروف المؤاتية لعقد المؤتمر الذي يتعلق بالأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط والذي تتوق إليه دول تلك المنطقة منذ زمن بعيد .

وختاما ، أغتنم هذه الفرصة لتأكيد من جديد على عزم بلدي على موافلة العمل دون كلل لتنفيذ جميع مبادئ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي لا يزال محظوظا بصلاحيته ، خامة في وقت تسود فيه تقلبات لا يمكن التنبؤ بها شارها .

لا يعتمد السلم والأمن الدوليان على غياب العمليات العسكرية فحسب ، فالاهم من ذلك أن يتحققنا نتيجة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يضمن الاستقرار الدائم والعالمية . وفي الوقت الذي يتعدد فيه الاعلان عن انتهاء مرحلة جديدة مبشرة بالامال ، فإن مجموعة البلدان النامية من حقها أن تجني فوائد هذا التغيير ولا سيما إيجاد حل عاجل وكاف لمشاكلها الخامدة .

السيد ميتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

الرئيس ، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها اللجنة ، أود أن أهنئكم وأعضاء هيئة مكتب اللجنة على انتخابكم وعلى الطريقة التي توجهون بها مداولاتنا . إن تخفيف حدة التوتر وجهود التعاون والسلم فيما بين الدول قد كانت عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية لدولة البانيا . لقد دعمت البانيا دوما الجهود الملمسة التي تقوم بها الدول الأخرى للتعاون في البلقان ، والبحر الأبيض المتوسط والمناطق الأخرى ، وهي تعتبر التعاون في جميع المجالات عنصرا بناء للسلم والأمن فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط . إن البانيا ، بوصفها بلدا من بلدان البحر الأبيض المتوسط تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة وتهتم بها بصورة مباشرة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأمن والتعاون الدوليين وهي تؤمن بأن الجهود المعاقة لتعزيز السلم والأمن من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة من شأنها أن تساعد على تحوي منطقة البحر الأبيض المتوسط من ساحة للمواجهة العسكرية المحتملة إلى منطقة سلم .

وإن جمهورية البانيا ، في سياستها الخارجية ، تعتز أيمما اعتزاز بقيم الحرية ، والكرامة الإنسانية ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، وضمان السلم والتعاون . وهي على ثقة بأن مثل هذه السياسة تنفي إلى بناء الشقة فيما بين الجيران والأمم الأخرى . وستواصل البانيا اتباع هذه السياسة ، إيمانا منها بأنها إذ تفعل ذلك إنما تقدم إسهاما كبيرا لصالح منطقتى البلقان والبحر الأبيض المتوسط ، وهي تطلب إسهاما مماثلا من جانب البلدان الأخرى . إن البانيا ، بوصفها من بلدان البلقان ، والبحر

الأبيض المتوسط ، وأوروبا ، تعلق أهمية كبرى على الدعم الكامل لآلية مبادرة يقصد بها تعزيز الأمن والتعاون في الأقاليم السالفة الذكر . وإذا لم تسد روح التسامح والتفاهم واحترام الأقليات والمجموعات السكانية الإثنية في العلاقات فيما بين البلدان المجاورة ، من المستحيل أن نتحدث عن الإسهام في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البلقان ، والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا . إن المثال الذي تضربه المجموعة الأوروبية جدير بأن يقيم كحقيقة تاريخية نموذجية شأنه في ذلك شأن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، التي يمكن أن تتخذ نمطاً لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً . إن الـبـانـيـا ، بوصفها بلدان من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، تهتم اهتماماً مباشراً بالتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية وحالات التوتر التي تنشأ في المنطقة من وقت لآخر . ولكن حالات التوتر في البحر الأبيض المتوسط ليست بظاهرة منفصلة ، فهي ترتبط بالحالة في الشرق الأوسط والخليج وفي غيرهما من الأماكن . وإن التطورات المعاصرة في العلاقات الدولية ، واستقلال وسيادة كل بلد ، ورغبة الشعوب في العيش في سلم ودقة ، تفرض مسؤوليات عظيمة على كل بلد من البلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وخارجها للنهوض بعملية الحوار ، والتسامح ، والتعاون وبناء الثقة من خلال حلول مستقرة بالوسائل السلمية تقوم على احترام مبادئ الأمم المتحدة .

لقد مكنت أحداث هذه السنة في منطقة الخليج من تحقيق تحالف عدد من الدول تحت إشراف الأمم المتحدة لإنتهاء الأفعال الشاذة التي ارتكبت ضد استقلال دول صديقة . ولكن العبرة التي تستخلصها من ذلك هي أن العمل المتضاد من جانب الدول لا بد وأن يساعدنا على السير على طريق الحل العالمي للمشاكل ، لأن الأمن لا يمكن أن ينفصل عن التسامح المتبادل وعن قيام نظام تعاون إقليمي مستقر يستند إلى المبادئ والقواعد المقبولة من جانب جميع الدول .

ولابد أن يكون الإسهام في تخفيف حدة التوتر العالمي الصيفي ويجب أن يقتربن أي حل لمشاكل الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط بجهود تستهدف وضع حد لمطامع الهيمنة

واستئناف سباق التسلح ، ولو جود القوات والأسلحة الأجنبية التي تزعزع استقرار المنطقة ، علاوة على انتهاك القوانين المقبولة دوليا . ويجب إعطاء الأولوية للمشاكل التي لم تحل بعد ، مثل المشاكل بين العرب وأسرائيل ، ولبنان ، وقبرص . والجهود الرامية إلى تسويتها لابد أن تشجع التعاون فيما بين الدول للتوصل إلى حل تدريجي وشامل وإيجاد توازن يفضي إلى تخفيف حدة التوتر وتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وترى الحكومة الـلـبـانـيـة أن تعزيز الأمن والتعاون بين البلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وخارجـه ، وإزالة العقبـات والـحـواـجز الـاـقـتـصـاديـة والـسـيـاسـيـة يمكن أن يـسـهمـا في حل مشـاكـلـ الـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ وـالـشـرـقـ الـأـوـسـطـ ، وـسـنـ تـقـلـيـدـ جـدـيدـ لـلـأـمـنـ وـالـتـفـاـهـمـ الـمـتـبـادـلـ . وهي تـرىـ أـيـضاـ أنـ الـرـبـطـ بـيـنـ عـلـمـلـيـةـ مؤـتـمـرـ الـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ أـورـوباـ وـالـعـلـمـلـيـةـ الـمـمـاثـلـةـ فـيـ الـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ ، يـتـيحـ لـلـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ دـوـلـ الـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ وـأـورـوباـ وـغـيـرـهـاـ أـنـ يـصـبـحـاـ مـنـ الـأـمـورـ الـمـلـمـوـسـةـ وـالـمـسـتـمـرـةـ وـالـمـسـتـقـرـةـ .

وانطلاقـاـ منـ هـذـهـ الـاعـتـبارـاتـ ، تـقـدـمـ الـحـكـومـةـ الـلـبـانـيـةـ تـقـيـيـماـ إـيجـابـياـ لـلـاقـتـراحـ الـذـيـ طـرـحـ فـيـ الـاجـتمـاعـ الـمـعـنـيـ بـالـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ الـذـيـ عـقـدـ مـؤـتـمـرـ الـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ أـورـوباـ فـيـ بـالـمـاـ دـيـ مـاـيـورـكـاـ ، حـولـ عـقـدـ مـؤـتـمـرـ بـشـانـ الـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ الـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ انـطـلـاقـاـ مـنـ رـوـحـ عـلـمـلـيـةـ هـلـسـنـكـيـ ، وـهـيـ تـعـتـبـرـ هـذـاـ اـقـتـراـحـ اـقـتـراـحاـ جـدـيرـاـ بـالـاهـتـمـامـ . كـمـاـ نـرـحبـ بـإـعلـانـ ١٠ـ تـشـرـينـ الـأـوـلـ/ـأـكتـوبـرـ ١٩٩٠ـ ، مـنـ جـانـبـ بـلـدـانـ غـربـ الـبـحـرـ الـأـبـيـضـ الـمـتوـسـطـ بـشـانـ عـقـدـ ذـلـكـ الـمـؤـتـمـرـ .

إنـ الـمـؤـتـمـرـ الـمـقـترـاحـ ، عـلـىـ غـرـارـ مـؤـتـمـرـ الـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ أـورـوباـ ، لـابـدـ أنـ يـقـومـ عـلـىـ قـرـاراتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ذاتـ الـصـلـةـ ، وـلـابـدـ أنـ تـشـتـرـكـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ عـلـىـ نـحوـ مـباـشـرـ فـيـ تـنـظـيمـهـ وـعـقـدـهـ . وـنـؤـمنـ إـيمـانـاـ رـاسـخـاـ بـأنـ قـضـائـاـ الـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ الـاـقـتـصـاديـ وـحـقـوقـ الـأـنـسـانـ ستـكـونـ هـيـ الـقـضـائـاـ الـبـارـزـةـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـ ، وـأـنـ الـمـؤـتـمـرـ سـيـاخـذـ بـعـيـنـ الـاعـتـبارـ ، وـيـسـلـطـ الـأـضـوـاءـ عـلـىـ مـسـائـلـ مـثـلـ السـلـامـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ وـحـرـمةـ الـحـدـودـ ، وـالـتـضـامـنـ

الاقتصادي ، واستخدام تسهيلات بقصد القضاء قضاء مبرما على الحاجز الاقتصادي ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية النزاعات ، وإنهاء سباق التسلح علاوة على الحوار في الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية .

وبإيجاز ، يعرب الوفد اللبناني عن اقتناعه بأن نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط لن يتحقق إلا بالجهود المشتركة من جانب جميع الدول المشاركة . وبذلك فقط يمكننا أن نصيغ مجموعة من المبادئ وأن نضع مدونة دائمة للسلوك في مجالات الأمن والتعاون الاقتصادي ، والبعد الإنساني والتنمية الديمقراطية في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية لبلداننا ، وأوروبا وغيرها* .

السيد فورونسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أدلّي ببيان اليوم بالثانية عن وفد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا حول المسائل المتعلقة بالأمن الدولي . في الفترة الأخيرة ، نجد أن المسرح الدولي قد تميز بتغيرات أساسية وسريعة . وقد انتهت الفترة الطويلة للحرب الباردة ونجد بدلاً من ذلك حقبة من التحولات الديمقراطية العميقية التي لا يمكن عكسها بدأت في أوروبا الشرقية والوسطى . وأصبح الانقسام ذو الدافع الأيديولوجي لأوروبا في خبر كان وذلك بعد اختفاء الكامل لرمزية معاهدة وارسو ومجلس التعاون الاقتصادي .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ربما كان سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا من أبرز الأدلة على مدى عمق تغيرات في قارة أوروبا . ويمكن أن يعتبر فشل الانقلاب في الاتحاد السوفيتي هذا سيف نتيجة منطقية لهذه التغيرات وانتصاراً ساحقاً للقوى الديمقراطية في تلك دولة المتعددة الأعراق .

يعد الأول من تموز/يوليه من هذا العام حقاً معلماً جديداً في تاريخ أوروبا ذلك العالم أجمع . ففي هذا اليوم ، تم التوقيع على بروتوكول في براغ - وارد في بشيقة A/46/300 - ينهي نفاذ معاهدة وارسو . وبذلك ، لم تعد القارة منقسمة إلى متين عسكريتين متناحرتين .

لقد كان حلف وارسو من مخلفات الماضي التعسّه ، وقد عانى وقتاً طويلاً من أزمة وضوح الهوية . فعلى مر الأعوام ، ونظراً للشواهد المتكررة على تزعمه إلى التدخل الشؤون الداخلية ، فقد الحلف تدريجياً حتى مظهر القيام بدور أممي وهو دور كان ، يلاحظ منذ البداية ، مثيراً للمشاكل للدول المغربية أعضائه . وبعد ذلك ، أصبح ملف شيئاً فشيئاً أداة متحجرة للهيمنة السياسية السوفياتية على هذه الدول .

وقد كانت "دول المثلث" قوة محركة لعملية تفكير هذا التحالف العسكري ، كما ت في طليعة التحولات الديمقراطية في ذلك الجزء من أوروبا . فيوصها قوى قرطاجية جديدة ، تسعى تشيكيسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا سعياً حثيثاً إلى إقامة بساط مؤسسي وشيق مع المجموعة الأوروبية ، وإبراء اتصالات أوسع وصلات أووثق مع منظمة شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي الغربي وغيرها من المؤسسات الأوروبية التي صمدت بار الزمن .

وفي الوقت نفسه ، تعرّب الدول الثلاث عن تأييدها الراسخ لتطوير هيكل جديدة وتعاون في القارة ، وفقاً للعمليات الأوروبية ، وتؤكد من جديد التزامها بنهج ميشاق باريس من أجل أوروبا جديدة ، الذي تم التوقيع عليه في باريس في اختتام مائ القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وتعتقد الدول الثلاث اعتقاداً راسخاً بأنه ، بالإضافة إلى بعض الأسباب موضوعية ، هناك قيم مشتركة تدعو إلى قيام اتصالات أووثق فيما بينها - وقبل كل شيء

احترام سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان والحربيات الأساسية إعمالاً تاماً . لقد أرسىت أسس التعاون التشيكيوسلوفاكي - البولندي - البهنجاري - البولندي في المجتمعات عقدت في براتيسلافا ، وخاصة في فيسبراد ، حيث اعتمد إعلان مشترك يحدد المبادئ والخطوط التوجيهية للتدابير المتضارفة النابعة من المشاركة في نفس التطلعات . ويعد هذا التعاون على الصعيد دون الإقليمي دليلاً واضحاً على فعالية ومصداقية "دول المثلث" كشركاء جدد لكل البلدان الديمقراطية داخل القارة وخارجها .

وقد اجتمع قبل شهر ، أي في ٦ تشرين الأول / أكتوبر زعماء كل من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا - فاتسلاف هافل وجوزيف انثال وليك فاليسا - في كراكاو لاستعراض تعاونهم الثلاثي وتحديد مسار تطويره . وأدرجت نتيجة هذا الاستعراض في إعلان صدر أيضاً كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/C.1/46/7) . وفي هذا الإعلان ، أكد القادة أن تعاونهم يشكل إسهاماً أساسياً في صياغة النظام العالمي الديمقراطي الجديد في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى .

وفي أعقاب حل معاهدة وارسو ومجلس التعااضد الاقتصادي اللذين كانا يمنعان هذه البلدان من الاندماج مع بقية القارة ، تتمثل المهمة الرئيسية لتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا في الاندماج الواسع النطاق في كل الأنظمة الأوروبية : السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية . ومن الناحية العملية ، تتطلع الدول الثلاث أولاً إلى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية وإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع منظمة حلف شمال الأطلسي ، وبصفة عامة ، تعزيز مؤتمر الأمن والتعاون ومؤسساته . والبلدان الثلاثة أعضاء بالفعل في مجلس أوروبا ، وهي على وشك إنهاء مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى المجموعة الأوروبية .

وتعلق البلدان الثلاثة أهمية أساسية على صيانة الأمن الدائم في القارة ، وخاصة في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى دون الإقليمية . وهي تعتبر أوروبا كياناً واحداً لا يمكن تجزئته يرتبط فيه كل بلد ارتباطاً وثيقاً بأمن الآخرين مما يحول دون تجزئة الأمن الأوروبي .

وتلتزم تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا التزاما عميقا بتطوير وتحسين التعاون السياسي والاقتصادي القائم بينها بتنسيق جهودها الرامية إلى بناء نظام للأمن الأوروبي الشامل . كما أنها تبذل قصارى جهودها من أجل التغلب على كل الانقسامات القائمة في أوروبا وتعزيز إشكال جديدة من التعاون بين بلدان القارة بهدف تعزيز السلام والأمن الدولي .

وفي كراكاو عقد وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعات قاموا فيها بتقييم الحالة الراهنة وآفاق التعاون في المستقبل بين هذه الدول ومنظمة حلف شمال الأطلسي وإذ أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم إزاء الاتصالات التي أجريت مع هذا التحالف ، أكدوا على الحاجة إلى زيادة هذه الاتصالات بشكل يسمح بتهيئة الظروف المؤدية إلى الاشتراك المباشر لـ "دول المثلث" في أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي .

والبلدان الثلاثة التي اتشرف بالتكلم اليوم نيابة عنها تلاحظ بارتياح أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي قد أسهمت إسهاما كبيرا في عملية تعميم الديمقراطية في أوروبا الشرقية والوسطى ، وأنها تعيد بشكل تدريجي صياغة موقفها السياسي الخارجي ، آخذة بعين الاعتبار المشاغل الأمنية المشروعة لدول المنطقة دوناقليمية التي تنتمي إليها .

وحيث أن الأمن في أوروبا لا يمكن أن يكون انتقائيا فلا ينبغي أن تصبح أوروبا الوسطى والشرقية منطقة بين بين أو منطقة عازلة أو محايضة . فمثل هذه المنطقة لابد وأن تصبح بسبب موقعها الجغرافي موضوعا للتنافس بين الدول أقوى . ومثل هذا التغيير في اتجاه الأحداث لن يكون في مصلحة دول المثلث ولا أوروبا ككل .

لذا ، فقد رحبت تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا بالموقف المعلن عنه في الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي في حزيران/يونيه الماضي في كوبنهاغن ، والقائل بأن أمن الدول الأعضاء في التحالف يرتبط ارتباطا وثيقا لا ينفصّم بأمن كل الدول الأخرى في أوروبا . وللسبب ذاته ، رحبت هذه الدول بالقرارات المتخذة في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المنعقد مؤخرا في روما ، والتي تسلم بالحاجة إلى تعزيز

عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وكذلك إقامة آليات مناسبة للتشاور والتعاون بمورة منتظمة بشأن المسائل الأمنية بين حلف شمال الأطلسي ودول أوروبا الشرقية والموسطى فضلا عن الاتحاد السوفيتي .

إن أوروبا بحاجة إلى الاستقرار والامن . وحيث أن الامن لا يمكن تجزئته فإنه يظل قضية مشتركة تهم الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ولقد كانت عملية هلستكي ، وستظل ، عاماً هاماً في صياغة سياسة أمن أوروبية مشتركة . فالياتها تنطوي على تيسير الحوار السياسي وتوفير السبل الكفيلة بمنع نشوء النزاعات أو حسمها . إلا أنه يتضح أن هذه الآليات لا تزال بحاجة إلى بعض الصقل .

وتود "دول المثلث" التي تشارك بنشاط في هذه العملية أن تضيف بعدها جديدا إليها هو التعاون على الصعيد دون الإقليمي في تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين وفي التهوض بهما . والوفود الثلاثة ، إذ تدرك أن لكل منطقة إقليمية ودون إقليمية سماتها الخاصة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في وضع آليات التعاون ، تأمل أن يحظى هذا العرض الموجز لمفهومها لبعض جوانب الامن الدولي والآليات المتصلة به ، باهتمام الوفود الأخرى التي تتولى لمسألة النهج دون إقليمية إزاء الامن الدولي* .

* انظر المحضر A/C.1/46/PV.43 ، ص ٤٦ و ٤٧ .

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في هذه

المرحلة من المناقشة العامة حول الامن الدولي أن أدلّ ببعض الملاحظات التي تتعلق بهيكل عملنا في اللجنة الأولى .

أولاً ، أرجو أن أذكر بالبيان الذي أدلّ به بعد ظهر اليوم السفير أوبريان ممثّل نيوزيلندا مشككاً فيه في سلامنة التفرقة التي فرضها على أنفسنا بين نزع السلاح من ناحية والامن الدولي من ناحية أخرى . وقد أبرز أن الامن الدولي كان في الواقع من الاعتبارات الرئيسية في كل مداولات اللجنة حتى هذه المرحلة .

وتشارك كندا في هذا الشاغل وتنسأله أيضاً عن السبب في وضع حواجز مناعية في جدول أعمالنا ، سواء فيما يتعلق بنزع السلاح أو مسألة انتاركتيكا أو الامن الدولي ، بين الأهداف المحددة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، والهدف العام المتمثل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، بدلاً من التأكيد على الترابط بين هذه الأهداف . ويتبّع من استعراض البيانات التي ألقاها في المناقشة العامة حول نزع السلاح أن أغلبية الوفود التي تكلمت ، إن لم تكن كلها ، وجدت أنه من المستحيل مناقشة نزع السلاح دون وضعه أولاً في الإطار الأكثر شمولًا للأمن الدولي .

وترى كندا أن الوقت قد حان للنظر من جديد في هيكل جدول الأعمال بغية العودة إلى الممارسة السابقة بالبدء بمناقشة عامة حول الامن الدولي كمقدمة لنظر اللجنة في كل البنود . وتكون للوفود الحرية في الأدلة ببيانات منفصلة عن نزع السلاح ومسألة انتاركتيكا كلما رأت ذلك مناسباً . على أن يوسع من كانوا يريدون الجمع بين كل الجوانب الهامة في بيان واحد متكامل في البداية ، أن يفعلوا ذلك الآن في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأمن الدولي" ، الذي يشمل في حد ذاته كل هذه العناصر المتراپطة . وأود أن أضيف أنني لا أتكلم هنا إلا عن إمكانية إعادة ترتيب المناقشات العامة . أما الحق في الأدلة ببيانات عن البنود المحددة في جدول الأعمال عند النظر فيها ، فسيظل بالطبع على ما هو عليه .

وترى كندا أن إعادة الترتيب هذه لن تقلل من أهمية موضوع الامن الدولي ، ولا من أهمية البنود المحددة في جدول الأعمال التي تندرج تحت هذا الموضوع . بل على

العكس من ذلك ، فتحن نرى أن النتيجة ستكون إظهار الأهمية الكبرى لهذا البند في كـ أعمـال لجـتنا . وبـالمـثل ، فـبـالـنـسـبة لـبـنـوـد نـزـع السـلاح ، نـأـمـل أنـاـشـرـيـكـونـالـتـرـكـيـ علىـعـلـاقـتهاـاـاـسـاسـيـةـبـالـآـمـنـالـدـولـيـ .

ولعل من الصحيح أيضاً أن التركيز الأفضل على عملنا قد يؤدي بـناـإـلـىـتـوـفـيـ الوقت الإجمالي الذي يـنـفـقـ فـيـ المـنـاقـشـةـالـعـامـةـ ، وـإـتـاحـةـوقـتـأـطـولـلـلـنـظـرـ فـيـ الـبـنـ المـحـدـدـةـ منـ جـدـولـالـأـعـمـالـ . إـذـسـتـفـحـ بـصـورـةـأـكـثـرـ جـلاءـمـجاـلاتـالـازـدواـجيـةـ الـتـيـلاـضـرـوـ لـهـاـ ، وـبـالـتـالـيـ يـكـوـنـ منـاـسـهـلـتـجـنبـهاـ . وـإـذـشـبـتـصـحـةـذـلـكـنـكـوـنـقدـعـزـنـاـفـعـالـيـ عـمـلـهـذـهـلـلـجـنةـ ، وـبـالـتـالـيـ ، قـدـرـتـهـاـ عـلـىـاـسـتـفـادـةـمـنـفـرـصـةـجـديـدـةـمـتـاحـةـلـهـاـ وـلـنـأـخـذـ ، عـلـىـسـبـيلـالـمـشـالـ ، سـجـلـالـاـسـلـحةـالتـقـليـدـيـةـ وـنـنـظـرـ فـيـجـهـودـالـضـخمـ الـتـيـبـذـلـتـهـاـ وـفـوـدـعـدـيـدـةـمـنـجـمـيعـأـنـحـاءـالـعـالـمـلـكـفـالـةـبـداـيـةـنـاجـحـةـلـلـسـجـلـوـلـلـعـمـلـيـ التـطـوـرـيـةـ الـتـيـيـنـطـوـيـ عـلـيـهـاـ . إـنـاـنـرـىـأـنـرـدـإـلـيـجـابـيـلـلـغـاـيـةـ الـتـيـ اـسـتـجـابـتـ بـ الـلـجـنةـلـهـذـهـمـبـادـرـةـ ، بـالـرـغـمـمـنـصـعـوبـاتـالـعـمـلـيـةـ وـوجـهـاتـالـنـظـرـالـمـتـبـاـيـنـةـ يـبـيـنـرـغـبـةـالـمـنـتـشـرـةـلـدـيـالـأـغـلـبـيـةـعـظـمـهـمـنـالـدـوـلـالـأـعـضـاءـ فـيـ تـخـطـيـيـمـجـرـدـالـحـثـ وـالـتـرـكـيـزـ عـلـىـخـطـوـاتـالـمـلـمـوـسـةـ الـتـيـيـمـكـنـأـنـنـتـخـذـهـاـجـمـيـعـاـلـتـعـزـيـزـالـآـمـنـالـدـولـيـ .

وـخـتـاماـ ، بـتـوـقـفـالـشـلـلـالـذـيـكـانـتـتـسـبـبـهـالـحـربـالـبـارـدـةـ ، تـزـادـاـزـدـيـاـ كـبـيـرـاـ فـرـصـالـعـمـلـالـمـلـمـوـسـ فـيـهـيـثـاتـمـتـعـدـدـةـاـطـرـافـمـثـلـالـلـجـنةـالـأـوـلـىـ . وـيـجـبـ نـضـمـنـأـنـاـجـرـاءـاتـعـمـلـنـاـتـعـزـزـهـذـهـقـدـرـةـمـتـجـدـدـةـعـلـىـعـمـلـ . وـتـرـىـكـنـدـاـأـنـإـعـاـ تـرـتـيـبـجـدـولـأـعـمـلـنـاـسـيـكـوـنـخـطـوـةـمـتـوـاضـعـةـصـوبـهـذـهـالـفـاـيـةـ . وـبـالـإـضـافـةـإـلـىـذـلـكـ ، نـمـنـأـنـهـذـهـخـطـوـةـتـكـمـلـبـطـرـيـقـةـمـنـطـقـيـةـالـتـغـيـرـاتـالـتـيـحـدـثـفـعـلـاـ فـيـعـمـلـ وـأـهـمـهـذـهـتـغـيـرـاتـ ، وـمـرـةـأـخـرىـ ، كـمـاـذـكـرـالـسـفـيرـأـوـبـرـيـانـمـمـشـلـنـيـوزـيـلـنـدـاـ التـنـاقـصـالـمـسـتـمـرـ فـيـأـعـدـادـمـشـارـيـعـالـقـرـارـاتـالـتـيـتـنـظـرـفـيـهـاـالـلـجـنةـوـالـتـزاـيـدـ الـمـسـتـمـرـبـنـفـسـالـدـرـجـةـ فـيـالـتـوـمـلـإـلـىـتـوـافـقـالـأـرـاءـ . وـهـنـاكـأـمـرـأـقـلـوـضـوـحاـ ، وـلـكـنـ شـرـىـأـنـهـهـامـلـلـفـاـيـةـ ، وـهـوـأـنـمـشـارـيـعـالـقـرـارـاتـالـتـيـتـعـتـمـدـبـتـوـافـقـالـأـرـاءـأـصـبـحـتـتـعـبـ الـآنـ ، أـكـثـرـمـنـأـيـوقـتـمـضـ ، عـنـوـجـودـقـاعـدـةـمـتـفـقـعـلـيـهـاـلـلـعـمـلـوـلـمـتـعـدـمـجـرـدـتـفـطـيـ سـطـحـيـةـلـلـخـلـافـاتـ .

وختاما ، تأمل كندا أن تنظر الوفود الأخرى في اقتراحنا وأن تعرب عن وجهات نظرها فيه في وقت يسمح باتخاذ الإجراء اللازم بقصد برنامج عمل اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أؤكد لممثلاً كندا أن رئيس اللجنة وأعضاء هيئة المكتب سيمعنون النظر في اقتراحها .

السيد راكوتوندرامبو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن أدلّ ببيانٍ يسرّني أن أقدم إليكم ، سيد الرئيس ، أطيب تهاني وفدي بلدي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى . وأؤيد ما قيل عنكم منذ بداية عملنا ، ويوود وفدي بلدي أيضاً أن يشيد بمهاراتكم الدبلوماسية التي تتضمن لنا تحقيق نتائج هامة في دورة العام الحالي . ونود أيضاً أن نهنئ الأعضاء الآخرين بهيئة المكتب .

لا شك في أن الأمان الدولي ، وهو موضوع هذه المناقشة ، قد تعزز نتيجة لانتهاء التوترات بين الشرق والغرب . فالاتفاقات المختلفة الإقليمية أو الثنائية التي عقدت مؤخراً لشرع السلاح ، بالإضافة إلى المبادرات التي تتخذ من جانب واحد في مجال نزع السلاح ، ولا سيما في المجال النووي ، تقلل أخطار المواجهة العسكرية العالمية . وبالرغم من ذلك ، فإن خamaة وسائل التدمير المتبادل المؤكدة التي كرست على مسبي العقود ، ثم بعشرت في أماكن حتى لا تنالها الضربة الأولى ، أصبحت تجعل من المعمورة بمكان التحكم في هذه الوسائل حتى من قبل أن تتسنى إزالتها إزالة جزئية . وخطر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل يتفاقم نظراً للمعودنة إلى الاتجاهات القومية ونزاعات كره الآجانب والتطرف في بلاد تعانى الآن من الحروب الأهلية المريحة أو الكامنة .

وإذا لم نتوصل إلى تحقيق نزع سلاح عام وتم خاضع للإهراط الدولي ، فإن مستقبل البشرية ستكتنفه الشكوك . وتقادم المذاهب العسكرية التي كانت سائدة وقت الحرب الباردة يتيح لنا الفرصة لكي ننتهي من جب التسيّان عنصراً أساسياً من عناصر ولاية مجلس الأمن .

تنص المادة ٢٦ من الميثاق على ما يلي :

"رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسلیح ، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسلیح ."

والدول الأعضاء ، اذ توكل إلى مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، إنما تعتمد بالفعل على اقامة نظام أمن جماعي تضمنه الأمم المتحدة يحتكر استخدام القوة في بعض الظروف ووفقاً لقواعد تتفق مع مقاصد وأهداف الميثاق . وهذا النظام ، كي يتم بالصدقية ، يجب أن يحتفظ لمجلس الأمن بسلطة التوجيه والرقابة والشراف فيما يتعلق بتنفيذ التدابير التي يرخص بها .

هناك شرط أساسى لنجاح عمليات صيانة السلم هو أن تكون مستندة إلى السلطة السياسية والادبية للأمم المتحدة في مجموعها . وتتلك العمليات يرخص بها مجلس الأمن ، وتوضع تحت قيادة الأمين العام ، وتمويلها الجمعية العامة . والعمل المنسق لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة يزيد فاعلية العمليات في الميدان . كما أنه يعزز أيضاً الشفافية في تشغيل النظام ويؤمن المبادئ الديمقراطية التي هي أساس عملية صنع القرار في الأمم المتحدة .

إلا أنه ، لما كانت الوقاية خير من العلاج ، لا ينبغي اللجوء إلى الإجراءات القسرية إلا كملازم آخر ، كما ينبغي أن تدمج في نظام الأمن الجماعي آلية لتوقع ودرء النزاعات . والى جانب الإمكانيات التي وفرها الميثاق في مجال الدبلوماسية الوقائية ، يمكننا أن نتصور أشكالاً مبتكرة محددة من أشكال الإنذار المبكر . ينبغي أن تكون للأمين العام موارد كافية لجمع وتحليل البيانات بشأن الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ، حتى يمكنه إبلاغ مجلس الأمن بتلك الحالات .

والمجلس نفسه ينبغي له أن يستعرض بصورة دورية الحالة في مناطق النزاعات المحتملة ليتخذ آية تدابير وقائية لازمة . وينبغي أن يكون بواسع المجلس أو الأمين

لعام إرسال بعثات تقصي الحقائق في حالات أكثر . ويتبين أن تكتسب أطراف أي نزاع مادة طرح منازعاتها على محكمة العدل الدولية . ويتبين أن تُقبل بشكل عالمي المفهوم لزامية لاحكام المحكمة . وبالفعل ، فإنه لن يتحقق سلام إلا إذا وافقت الدول على انصياع للقواعد المشتركة واحترام قواعد القانون الدولي وأحكام محكمة العدل الدولية .

إن أي مفهوم شامل للأمن يجب أن يتضمن ليس فقط التهديدات العسكرية التي تتعرض لها السلام الدولي وإنما أيضاً التهديدات غير العسكرية التي تدرج ضمنها سائل معقدة مثل حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار والتفاوت الاقتصادي المارخ ، سواء في داخل الدول أو فيما بينها ، والفقر والمجاعة والحرمان ، وعبء المديونية ، الامراض ، وإساءة استعمال المخدرات ، والارهاب بجميع اشكاله ، والكوارث الطبيعية ، تدهور البيئة .

إن التدهور المستمر للبيئة الناجم عن تدمير الغابات ، والجفاف وتأكل للتربة ، وتدهور الموارد المائية ، وفقدان التنوع البيولوجي ، وتلوث الماء والهواء وكذلك تغير المناخ وتدمير طبقة الأوزون إنما يعرض التنمية الاجتماعية الاقتصادية للخطر . على أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من العملية الانمائية ، لأن لازمة البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر وتدهور الظروف الصحية وتزايد الضغط السكاني . ومن المأمول فيه أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لمقرر عقده في البرازيل في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ الفرصة لوضع استراتيجيات ، في ظار جهود وطنية وإقليمية دولية مضاعفة ، لعكس اتجاه آثار التدهور البيئي لتعزيز التنمية الدائمة في جميع البلدان .

إن الإصلاحات الاقتصادية التي ينطلي بها للقضاء على التخلف يعرقلها ، إن لم يطليها كلها ، تدهور أسعار السلع ، وعبء الديون الخارجية ، وندرة الموارد المتاحة . وان فورة الحماش الأولى على اثر الاعتراف العالمي بأن التنمية الحقيقية تتطلب احترام الحقوق المدنية والسياسية واحترام جميع الحريات الأساسية ، قد حل

محلها الان تقييم أكثر اتزانا لطبيعة ومدى النتائج التي يمكن أن تتوقعها . فشلة عقبات هائلة لا يزال من اللازم التغلب عليها ، ومن الصعب تحقيق توازن بين الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من ناحية ونتائجها السياسية من ناحية أخرى .

ومن المحتمل علينا أن نؤمن بجعل المكاسب الديمقراطية مكاسب لا رجعة فيها وذلك بتهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية . إن تعقد المشاكل التي ينطوي عليها الأمر يتطلب تعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . إن عملية إعادة التشكيل وتجديد النشاط في الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات الأخرى ذات الصلة التي هي عملية جارية قد أسفرت بالفعل عن قرارات هامة . وتلك إصلاحات يجب صيانتها وتكملتها حتى يمكن لمنظمتنا أن تلبي احتياجات المجتمع الدولي تلبية كاملة .

والأمم المتحدة ، التي أوكلت إليها رسالة عالمية هي تحقيق السلم القائم على العدل ، والتقدم الاجتماعي ، والتنمية ، واحترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية ، وإنما هي الهيئة الوحيدة القادرة على مواجهة التحديات الماثلة أمامنا . والسلم والأمن الدوليان يتوقفان في المستقبل على عملنا المشترك وتعاوننا وتضامننا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم أعضاء اللجنة

بأن بعض الوفود اتصلت بي طالبة تأجيل الحد الزمني الاقصى لتقديم مشاريع القرارات في إطار البندين ٦٧ و ٦٨ إلى الغد ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الساعة ١٢٠٠ ظهرا ، حتى يتتسنى اختتام المشاورات الجارية بنجاح . ومن ثم أود أن اقترح تأجيل الحد الزمني الاقصى حتى الغد الساعة ١٢٠٠ ظهرا ، على أساس التخلص عن القاعدة المعروفة باسم قاعدة الـ ٢٤ ساعة ، وذلك لتمكين اللجنة من الانتهاء من عملها على النحو المقرر . هل لي أن اعتذر أن أعضاء اللجنة يوافقون على التأجيل المقترن ؟

السيد ستيفاني (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في حالة ما

إذا أجلنا الحد الزمني الاقصى لتقديم مشاريع القرارات حتى الغد ، نتساءل عمّا إذا كان سيتسنى عملياً توزيع النصوص قبل صباح الأربعاء وفي هذه الظروف هل سيظل بوسعينا مع ذلك أن نبت في مشاريع القرارات يوم الأربعاء ؟ إن هذه النقطة تشير بعض المسؤوليات بالنسبة لوفيدي . إننا لا نعارض تأجيل الحد الزمني الاقصى لتقديم مشاريع القرارات حتى ظهر الغد ، ولكننا في هذه الحالة سنواجه بعض المسؤوليات في تحديد موقفنا بشأن هذه المشاريع في ذلك الموعد المبكر ، وأقصد يوم الأربعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم أن أمين اللجنة يرغب في

التعبير عن رأي بشأن هذه المسألة . وأعطيه الكلمة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أود

بالطبع تجاوز نوايا الرئيس . لقد استمعنا إلى ملاحظاته بشأن القرار واستمعنا عقب ذلك إلى بيان ممثل فرنسا . ولا نملك في هذا المدد سوى أن نؤكد للأعضاء أننا سنبذل قصارى جهدنا . إننا سنجاول توزيع نصوص مشاريع القرارات غداً بعد الظهر لو كان ذلك ممكنا ، وذلك يتوقف على موافقت تسليمنا لنصوص مشاريع القرارات . وسيتوقف الأمر بالطبع على الخدمات التي سيلزمتنا الاعتماد عليها من مختلف وحدات الأمانة العامة . لكننا إذا تسلمنا المشاريع بحلول الساعة ١١٠٠ صباحاً أو الساعة ١١٣٠ في أقصى تقدير - وحسبما فهمت فإن أحد هذه المشاريع قد يصبح متاحاً في وقت لاحق من هذا

المساء - سنبذل غاية جهودنا لتوزيعها في طبعة مؤقتة إذا أمكن قبل إنقضاء مساء الغد ، وبالطبع سيكون على اللجنة عندها أن تتخذ قرارها في ضوء ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدو أن هناك على الأقل احتمال ما في أن يتضمن توزيع الوثائق في وقت يسمح ببحثها ومناقشتها . لذلك أود أن أسأل مثل فرنسا إذا كان يرضيه هذا الرد .

السيد ستيفاني (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذا أمكن فعلا إتاحة مشاريع القرارات بعد ظهر غد ، فإن وفدي لا يعارض أن نقوم بذلك فيهما صباح الأربعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتذر أن أعضاء اللجنة يوافقون على اقتراحك ؟
تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧